من المستفيد من أرتفاع اسعار النفط؟

سجل العام المنصرم ٢٠٠٧ ارتفاعاً قياسياً في اسعار النفط ، لم يكن في حسابات المنتجين والمستهلكين اوضاع القرار السياسي ، اذ فاق ذلك الارتفاع كل التوقعات التي بدأت تواكب ذلك الارتفاع ، الذي سجل رقماً غير مسبوق اوائل العام الجاري نحو (١٠٠) مئة دولار للبرميل ، مع احتمال ارتفاع اخر ، جراء ارتفاع الطلب العالمي على تلك المادة ، وعجز الدول المنتجة عن تلبية ذلك الطلب ذي الوتائر السريعة. ذلك في ظل استقرار الاوضاع السياسية في منطقة الخليج العربي ، والتي تنتج نحو ٣٥ ٪ من مجمل الانتاج العالمي الى جانب اشتمالها على اعظم مخزون نفطي في العالم. اذ تنحو التوقعات الى ارتفاع الاسعار وعبورها حاجز الـ (٢٠٠) مئتي دولار للبرميل في ظل حالة تفاقم تلك الاوضاع أو اندلاع نزاع مسلح ، جراء الاجواء السائدة هناك اما مايتعلق بانتاج النفط العراقي ، تشير احصاءات وزارة النفط ، الى ان معدلات التصدير عن طريق الموانئ الجنوبية يبلغ نحو (١,٦) مليون برميل يومياً بجانب ضخ نحو (٤٠٠) الف برميل يومياً من نفط كركوك الى ميناء جيهان التركي على البحر الابيض المتوسط. مايجعل مجموع تلك الصادرات تبلغ نحو (٢) مليوني برميل يومياً.

كاظم موسى
كـــــاتـــب

وتشير تلك الاحصاءات الى ان انتاج النفط قبل شهر اذار عام ٢٠٠٣ بلغ (٢,٨) مليون برميل يومياً، يصدر منها (٢,٥) مليون برميل يومياً نزولاً من (٣,٥) مليون برميل يومياً، كان يتم انتاجها عام ١٩٩٠ ,

اذ كانت الصناعة النفطية كباقي قطاعات الاقتصاد العراقي من الدمار جراء الحروب والحصار الاقتصادي، وتتطلب عمليات تطويرها وتحديثها مبالغ مالية ضخمة من الممكن اجتزاؤها من مبيعات النفط الذي تتصاعد اسعاره باضطراد ، بدلاً من اللجوء الى سياسة القروض غير المجدية والتي تكبل الاقتصاد الوطني بقيود اضافية بجانب مايعانيه من مشاكل وتبعات فمؤتمر الدول المانحة الذي عقد في اسبانيا والذي عرف بمؤتمر مدريد (تشرين اول عام ٢٠٠٣) والذي تم التعهد فيه بمنح العراق مبلغ (٢٣) مليار دولار من قبل مايعرف بالدول المانحة وفي مقدمتها الولايات المتحدة وعلى شكل قروض في معظمها ، وعلى مدى خمس سنوات، لم يحصل العراق منها الا بحدود (٤) مليارات دولار فقط اغلبها على شكل خدمات مايعرف بشركات اعادة الاعمار التابعة لتلك الدول والتي ضيعت اغلب تلك الاموال في دهاليز فسادها المالي والاداري ، وما تم تسلمه من تلك الاموال من قبل الادارات الحكومية المحلية العراقية فقد أخذ طريقه هو الاخر الى دهاليز الفساد المالي والاداري ، ولم يترك بصمة واضحة يستفيد منها الاقتصاد العراقي ، لابل أمست ضغوطاً اضافية على الحياة المعيشية لاغلب المواطنين الذين يمثلون الشريحة الكبرى في المجتمع (شريحة الفقراء) يتوجب عليهم تحملها، تحت واجهة سداد ديون العراق الخارجية!

فارتفاع اسعار النفط وبلوغها مديات قياسية كفيل بتعويض فارق الانتاج بين الحقبتين ولو الى حين، علماً ان تردي الاوضاع الامنية وعمليات التخريب التي طالت المنشآت النفطية ، أضرت كثيراً بواقع تلك الصناعة، بجانب تلكؤ عمليات التطوير والتحديث والتي تأثرت بدورها بذلك الواقع اذ كان حجم الانتاج المفترض (٥ / ٦) مليون برميل يومياً. مايؤشر لحجم الخسارة التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي جراء البون الشاسع بين الرقمين المفترض والراهن.

اما مايتعلق بالمردود المالي الحالي، فمن الممكن تقديره وفق عملية حسابية بسيطة إذا كان سعر النفط الامريكي WTIوهو اعلى الانواع سعراً ونفط بحر الشمال (مزيج برنت) "٨٨" دولاراً للبرميل.

يكون سعر النفط العراقي وبالتحديد نفط الجنوب أو مايعرف بنفط البصرة = سعر نفط (WTI)- ١٠ دولارات للبرميل أو سعر نفط بحر الشمال -٨ دولارات للبرميل أو سعر نفط عمان ودبي - دولارين .مايعني نحو (٧٨) دولاراً للبرميل (سعر النفط العراقي) كمعدل حالياً قابلاً للتذبذب وفق الاسعار السائدة في حال تصدير (٢) مليون برميل نفط يومياً (معدل الصادرات الحالي) يكون العائد المالي ليوم واحد (٢) مليون برميل × ٧٨ دولاراً =(١٥٦) مليون دولار .مضروباً في (٣٠) يوماً ، للعائد المالي الشهري ١٥٦ مليون دولار × ٣٠ يوماً = (٤٦٨٠) اربعة الاف وستمئة وثمانون مليون دولار .اما مايتعلق بالعائد المالي السنوي فيكون! ٤٦٨٠ مليون دولار × ١٢ شهراً = (٥٦١٦٠) ستة وخمسون مليارا ومئة وستون مليون دولار. او نحو ذلك . وقد تكون الارقام المذكورة عرضة للارتفاع ، جراء ارتفاع الطلب العالمي على النفط الذي سيؤدي الى ارتفاع اسعاره وكذلك في حال زيادة الانتاج.

جدير بالذكر ان نسبة الاستقطاع من تلك العوائد .تبلغ ٥ ٪ لصالح الكويت، وفق قرار أممي (تعويضات) مجحف بحق الشعب العراقي ، لم يصر الى التخلص منه حتى الان. مايعني استقطاع مبلغ قدره (٢٨٥٣٠٠٠) مليار ان وثمنمئة وثلاثة وخمسون مليون دولار سنوياً لتلك التعويضات.

الشعب العراقي هو الذي يستحق التعويضات ، جراء ما لحق به من نكبات ومحن وكوارث عبر الـ (٢٨) عاماً المنصرمة صعوداً من عام ١٩٨٠ ، عندما زج في سلسلة من تلك الكوارث، كان للكويت والسعودية والامارات ودول اخرى يد فيها، عبر امداد الطاغية باسباب الطغيان والعدوان.دفع ويدفع الشعب العراقي اثمانها انهاراً من الدماء واموالاً طائلة وتخلفاً وفقراً وحرماناً. فالمردودات المالية الكبيرة المتأتية من مبيعات النفط تغني عن عمليات الاقتراض الخارجي والتي مازال معمولاً بها، من دون معرفة جدوى ذلك الاقتراض واوجه انفاق تلك الاموال التي تترتب عليها فوائد وشروط قد تضر حركة الاقتصاد الوطني وبعيداً عن الحد الادنى من الشفافية. فبالرغم من تخصيص مالي كبير تجاوز الـ (٤٠) مليار دولار لموازنة العام المنصرم ٢٠٠٧ ، للصرف على أوجه الانفاق العامة / لم يترك ذلك التخصيص اثرا يذكر على تلك الاوجه ، جراء طرق انفاق تلك الاموال التي تعتورها قلة الدراية والخبرة والتخيطط والتبديد ، في احسن الاحوال بجانب الفساد المالي والاداري ، الذي ينخر الاقتصاد الوطني ويبقي على المجتمع في خانة الحاجة والحرمان والتخلف ذلك في ظل تبعية القرار الاقتصادي للقرار السياسي وسياسة حكومية ترقيعية ، تنحو صوب تقنين الدعم السلعي والغاءه، كان في مقدمتها رفع اسعار المحروقات بنسبة ٢٢٥٠ ٪ خلال (١٨) شهراً ، عندما تم رفع سعر لتر البنزين من ٢٠ دينارا للتر الواحد الى (٤٥٠) دينارا للتر الواحد هذا وفق الاسعار المحددة، اما في ظل الطلب المتزايد على تلك المادة وفي فصل الصيف تحديداً ، فقد تجاوز سعر لتر البنزين الـ (١٠٠٠) دينار، جراء الحاجة الى التوليد الموقعي للكهرباء والتي تعاني منظومتها الوطنية من التلاشي حد الاضمحلال برغم مرور السنين وانفاق مليارات الدورات والدنانير على تلك المنظومة من دون جدوى. فرفع اسعار المحروقات بشكل عام والبنزين على وجه الخصوص اطاح بالقيمة الحقيقية للعملة الوطنية (الدينار) جراء تتابع موجات ارتفاع الاسعار او مايعرف بظاهرة التضخم النقدي في علم الاقتصاد .اذ لم تشهد الدول النفطية وغير النفطية ارتفاعا في سعر المحروقات وفق تلك النسبة وفي خلال الفترة المذكورة عبر الزمن. اما مايتعلق بسياسة البنك المركزي بتحسين سعر صرف الدينار مقابل الدولار ، فلم تترك اثراً واضحاً على ظاهرة التضخم النقدي الا من خلال احصائيات لاتمت للواقع بصلة، جراء تتابع موجات ارتفاع الاسعار من دون كابح .فالتضخم النقدي الذي سجل ارقاماً قياسية، يفت في عضد الشريحة الكبرى من المجتمع (شريحة الفقراء) والتي تزداد رقعتها اتساعاً بتقادم الزمن، جراء افتقاد العدالة في توزيع الدخول، وسياسات التجويع الحكومية ، واستمرار عملية محق الطبقة الوسطى والتي بدأت قبل اكثر من ثلاثة عقود من الزمن ، اسفرت عن دفعها الى شريحة الفقراء والمعدمين . اذ كانت تلك الطبقة شاخصة المعالم لغاية سبعينيات القرن المنصرم ، وكانت تضم بين جنباتها اصحاب المحال والمهن والموظفين والمعلمين والضباط والمتقاعدين الذين تحولوا الى شريحة الفقراء، ان تلاشي تلك الطبقة يضيف اعباءً كبيرة على الاقتصاد الوطني ، جراء ماتمثله من نشاط ، يعد المحرك الاساس لذلك الاقتصاد ، بجانب الامعان في علمية تدمير المجتمع والغاء تركيبته الاجتماعية والاقتصادية عبر تعميق الشروخ التي أدت الى حالة التصدع والتي اسهمت الحروب والنكبات والمحن بدورها فيه.

فالمجتمع العراقي الذي يعاني من تصدع خطير جراء ارتفاع معدلات الفقر والجريمة وتجارة الممنوعات وانخفاض حالات الزواج وارتفاع معدلات الطلاق ، جراء العوز المادي والبطالة المقنعة، بجانب ارتفاع معدلات العنوسة والعزوف عن الزواج واختلال التركيب الجنسي، اذ تنحو الاحصاءات الى فارق كبير في ذلك التركيب ، وصل الى ما نسبته ٦٣ ٪ اناث و٣٧٪ ذكور، بحاجة ماسة لوضع حلول ناجعه وسريعة لتلك المشاكل والتبعات في مقدمتها تحسين سياسة الدعم السلعي وتوسيع رقعتها.

فالتحول صوب اقتصاد السوق لايعني محق الطبقة الوسطى وتحويل ملايين المواطنين الى متسولين يستجدون الاعانة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي لاتستطيع توفير مقومات الحد الادنى للحياة المعيشية للفقراء ، وانما تحويل اولئك المواطنين الى منتجين عبر تحريك مفاصل الانشطة الاقتصادية المحلية وتقديم الدعم السريع لها، وصولاً الى مرحلة قيادة الاقتصاد وتوجيه من لدن القطاع الخاص، الذي يعاني من مشاكل وتبعات عديدة ، تعوق حركته وتحدد نشاطه، في مقدمتها الاوضاع الامنية واضمحلال المنظومة الكهربائية وتراجع الدعم الحكومي ، لقطاعات الزراعة والانتاج الحيواني والسياحة والصناعة التي تأثرت بسياسة الاغراق السلعي والغاء أنظمة الحماية والقيود الكمركية على السلع المستوردة في ظل استمرار العمل بقرار الاستيراد من دون تحويل خارجي، المسؤول عن حالة الفوضى التي تعم الوسط التجاري جراء انعدام الرقابة الحقيقية على مستوردات السلع المتنوعة عبر الفحص والتقييس والتأكد من مواصفات الصلاحية وشروط المتانة والامان ، ما ادى الى توريد سلع واطئة الكلف ورديئة النويعات ذات عمر زمني قصير تلحق ضرراً بالغاً بالاقتصاد الوطني بعيداً عن الاحتراف والتخصص الذان كانا يمثلان العمود الفقري للتجارة ، قبل نفاذ القرار المذكور والذي تحول من جرائه كل من يملك المال الى تاجر (مستورد) يجوب نفايات الدول النامية، ويحولها الى العراق في شكل اجهزة وادوات احتياطية واطارات وملابس واكسسوارات مستعملة (بالة) بكل ماتحمله من مضار اقتصادية وصحية وبيئوية ، بجانب الاستتار خلف ذلك القرار بعقد الصفقات التجارية المشبوهة وتهريب الاموال وغسيلها.

فمرحلة التحول من اقتصاد رأسمالية الدولة الذي كان سائداً في العراق ومازال صوب اقتصاد السوق او مايعرف بالاقتصاد الحر، لايمر من خلال قرارات حكومية أو وصفات جاهزة مقدمة من منظمات أقتصادية ذات صبغة دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي توصي بتقنين سياسة الدعم السلعي والغائها من دون الاخذ في الحسبان خصوصية الاقتصاد العراقي ومايعانيه من مشاكل وتبعات ، تلقي بظلال قاتمة على الحياة المعيشية للشريحة الكبرى في المجتمع (شريحة الفقراء).اذ ان رفع اسعار المحروقات بشكل كبير وغير مألوف وخلال فترة زمنية قصيرة والذي تضمنته تلك الوصفات أطاح بالقيمة الحقيقية للعملة الوطنية (الدينار) عبر دفعه حالة التضخم الى البروز وبنسب مرتفعة جداً برغم اجراءات السلطة النقدية في الحد منه والتخلص من اثاره.

ما نجم عنه اضفاء طابع مأساوي على معاناة الشريحة الكبرى في المجتمع (شريحة الفقراء) والتي تعاني من ضآلة دخولها الحقيقية أو انعدامها جراء ركود الاعمال أو تفشي ظاهرة البطالة وتبعاتها ، والدخول في دوامة المطالبة المستمرة من قبل الموظفين والمتقاعدين برفع مستويات رواتبهم التي تتعرض للتآكل جراء موجات ارتفاع الاسعار، مايدفعهم صوب التجاوز على المال العام وتفشي ظواهر تعاطي الرشى والفساد المالي والاداري وتبعاتها، مايجعل من تلك الوصفات الجاهزة ذات تأثيرات سلبية على الاقتصاد والمجتمع بدلاً عن ايجابيتها المفترضة، اما الدعوات المحلية بمسايرة تلك الوصفات وتطبيقها ، خصوصاً مايتعلق منها برفع اسعار المحروقات وابلاغها المستويات التي هي عليها في الدول الاخرى ففيها من التجني والمغالطة والابتعاد عن الحقائق الشيء الكثير لحد شبهتها. جراء انعدام حالة التماثل بين الاقتصاد العراقي واقتصادات تلك الدول وكذلك الاوضاع المعاشية والاجتماعية ومستويات الخدمات والاجور والتناسب بينها وبين الاسعار ومع مستويات التضخم النقدي ففي دول الشمال المتقدمة والتي يبلغ سعر لتر البنزين (على سبيل المثال) فيها مابين (١,٨٠١,٣) دولارا يتراوح الاجر الشهري للعامل غير الماهر مابين (٢٠٠٠ . ٢٥٠٠) دولار في ظل نظام حقيقي للرعاية الاجتماعية والصحية وواقع خدماتي من الطراز الاول، يتضمن توفر وسائط النقل الرخيصة المترو (قطار الانفاق) مع استقرار كامل للاوضاع الامنية والاجتماعية والاقتصادية ، وتناسباً كاملاً بين معدلات الاسعار والاجور، التي تصحح وفق نسب التضخم النقدي والتي لم تتجاوز حاجز الـ ٥٪ سنوياً.

ذلك في ظل دوران سليم وكامل لعجلة الاقتصاد وبجميع مفاصله واضطلاع القطاع الخاص بدور المحرك والقائد لمجمل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والفنية..

تبلور ذلك عبر قرون من الزمن استنزفتها مرحلة التحول والوصول الى ماوصلت له مجتمعات تلك الدول من ريادة الاقتصاد الدولي، اذ لم يتحقق ذلك التحول من خلال قرارات حكومية غير مدروسة او وصفات جاهزة غير ملائمة ، فالبون شاسع بين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول المتقدمة وبين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في العراق والمشتعلة بالمشاكل والتبعات والازمات..وفي مقدمتها مظاهر العوز والفقر والبطالة ، وافتقاد الانظمة والقوانين المتطورة. اما مايتعلق بأسعار المحروقات في دول الجوار النفطية ، على سبيل الاطلاع . وفق (١٦) سنتاً للتر البنزين المحسن في المملكة السعودية ، مايعادل نحو (٢٠٠) دينار عراقي. وفي الكويت (١٨) سنتاً امريكياً أو مايعادله ، نحو (٢٢٠) ديناراً عراقياً.

ذلك في ظل واقع خدماتي متطور وحياة معيشية مزدهرة للسكان. جدير بالذكر قرب تطبيق قرار توزيع المحروقات على السكان مجاناً في المملكة السعودية.

اما مايتعلق بالادعاء بتحمل الموازنة الحكومية لمبلغ (٨) مليارات دولار سنوياً على سبيل الدعم غير المباشر لاسعار المحروقات.

جراء فروقات الاسعار بين النفط الخام المعد للتصدير والمحروقات التي تنتجها وتبيعهاوزارة النفط في الداخل، فينطوي على النظر الى الحكومة وكأنها شركة تجارية تسعى لتحصيل الارباح بعيداً عن كونها مؤسسة ذات نفع عام ، تضطلع بمهام تقديم الخدمات للسكان من دون النظر الى حسابات الربح والخسارة.فاذا كانت الحكومة لاتستطيع توفير مقومات الحد الادنى للحياة المعيشية للسكان وفي مقدمتها اسعار المحروقات ، عبر التوافق بين الدخول الحقيقية للمواطنين وبين تلك الاسعار، فمن الاصح تسميتها بمسمى اخر.

هناك معادلة شاذة ونتائجها معكوسة ، تتلخص بارتفاع ضغوط الحياة المعيشية على المواطنين ، كلما ارتفعت اسعار النفط. بدلاً عن تخفيف تلك الضغوط ، وفي مقدمتها اسعار المحروقات وطرق الحصول عليها ، والتي تتسم بالشحة والأزمة التي باتت واقع حال مستدام ، ظهرت وازدهرت جراءه مايعرف بظاهرة السوق السوداء، والتي لايوجد مايماثلها في البلدان المجاورة والمستوردة للنفط كتركيا وسوريا والاردن.

اذ برغم تقادم الزمن وانفاق الاموال الطائلة ، لم يصر الى توفير المشتقات النفطية من قبل وزارة النفط. فقنينة الغاز تباع بـ (٢٠) الف دينار وكذلك مادة النفط الابيض بـ (٢٠) الف دينارا لـ (٢٠) لتراً منه.

وفي فصل الصيف ، جراء اصرار الوزارة المذكورة على عدم توزيعه في ذلك الفصل خشية تهريبه؟! وفي فصل الشتاء الذي يرتفع فيه الطلب على تلك المادة ، شهدت محطات تعبئة الوقود والتي بقيت على حالها من دون تطويرها واضافة اعداد اخرى لها، جراء ارتفاع الطلب على المحروقات بفعل ارتفاع اعداد المركبات ، واضمحلال المنظومة الكهربائية التي دفعت الى استيراد اجهزة التوليد الموقعي للكهرباء (مولدات) بمختلف انواعها واحجامها بشكل متزايد وغير مسبوق ، جراء الحاجة لها ، والاستعاضة بها عن الكهرباء الحكومية المتلاشية ، ما جعل المواطنون بشكل عام وذوو الدخول الواطئة منهم بشكل خاص يرزحون تحت وطأة الحاجة الى تلك الاجهزة ومتطلباتها من محروقات وزيوت وأدوات احتياطية ، تسببت وتتسبب بخسائر باهظة لهم وللاقتصاد الوطني والصحة العامة والبيئة.

شهدت تلك المحطات ازدحاماً خانقاً وطوابير طويلة من الرجال والنساء والاطفال (الفقراء) في محاولة منهم للحصول على كمية محدودة من النفط الابيض.. تتآكل باستمرار جراء التلاعب بها من قبل العاملين في تلك المحطات الى جانب احتوائها على الماء احياناً..مع كل مايرافق عملية هدر الزمن والجهد والمال تلك بجانب الاساءة الأنسانية المواطن وكرامته التي تتعرض للامتهان في تلك الاماكن ، ذلك في احسن الاحوال، ووفق الآلية التي وضعتها وزارة النفط!!

أما ماطال المواطنون جراء حوادث التفجيرات التي حصلت في تلك المحطات ، والتي راح ضحيتها مئات الشهداء والجرحى ، جلهم من النساء والاطفال، لم يدفع ثمنها مسؤول واحد في وزارة النفط، عن طريق الاقالة او الاستقالة في الحد الادنى من تحمل المسؤولية فشماعة الارهاب شاخصة ، ومن الممكن تعليق كل انواع التقصير عليها.

ذلك في ظل ارتفاع اسعار النفط الى مستويات قياسية. فعندما كان سعر برميل النفط الخام (٦) دولارات ، كانت المشتقات النفطية بضمنها النفط الابيض وغاز الطبخ متيسرة باسعار رمزية وتصل الى دور المواطنون بيسر وسهولة ! فما هي الفوائد التي جناها المواطنون خصوصاً الشريحة الكبرى في المجتمع (شريحة الفقراء) ؟ من اسعار ارتفاع النفط اذ كان الحصول على النار من النفط الابيض مقابل كرامتهم وحياتهم!

فبدلا عن الاستفادة من العوائد المالية المتأتية من ذلك الارتفاع في تحسين الاحوال المعيشية للمواطنين الفقراء ، وما اكثرهم ، ملايين الاطفال اليتامى والنساء الارامل والمهجرين والمهاجرين والعاطلين عن العمل.

راحت وزارة النفط تضيق الخناق عليهم وتسلبهم حقهم في الحصول على رغيف الخبز، عندما رفعت اسعار مادة النفط الابيض (عدة اضعاف) المباع لأصحاب المخابز والافران، لينعكس ذلك الارتفاع على اسعار الخبز والصمون، ونوعياته بشكل سلبي حاد، فرغيف الخبز او الصمون المنتج في الأفران الحجرية وهي المعول عليها في انتاج هذه المادة والتي عفا عليها الزمن ولايوجد نظيرا لها الا في بعض دول افريقيا التي تعاني الجوع. ذلك الرغيف أمسى يباع بـ (١٥٠) ديناراً وبوزن (٥٠) غراماً ، ملوثاً بمادة النفط الاسود او زيوت السيارات المستعملة التي يستعيض بها اصحاب المخابز والافران عن مادة النفط الابيض في اغلب الاحيان في انتاج تلك المادة (خبز ملوث بالموت المؤجل) مايعني تخصيص مبلغ (١٥٠) الف دينار شهريا كحد ادنى لشراء تلك المادة فقط ولاسرة متوسطة الحجم.. مايعادل راتب موظف من الدرجة العاشرة وفق سلم رواتب الموظفين الجديد (مكسور الدرجات .او مايفوق راتب مايعرف بشبكة الحماية الاجتماعية ، والتي باتت لاتحمي من الجوع رواتبها ، فردا واحدا ، فما بال اسرة متعددة الافراد، ذلك على صعيد اما على الصعيد الاخر فلقد بدأ التلويح بالغاء نظام التقنين الغذائي (البطاقة التموينية) ذات الفقرات المتلاشية اصلاً رديئة النوعيات والتي لم يطرأ عليها تحسن يذكر كماً نوعاً ، عبر نحو (٥) سنوات من الزمن خلت، لابل على العكس من ذلك أمست تلك الفقرات ، اقرب الى العلف الحيواني منه الى الغذاء البشري .وبذلك سيشهد العام الجاري ٢٠٠٨ أزمات جديدة أبطالها رغيف الخبز والطحين والرز والشاي..

هذا ماحصل عليه الفقراء من ارتفاع اسعار النفط، تضخم نقدي وتضخم مستورد واشباح المجاعة وتكريس واقع طبقتين في المجتمع العراقي مسحوقة ومترفة..

اما مايتعلق بأيجاد حلول لتلك المشاكل والتبعات، فيكمن اتخاذ خطوات حكومية جريئة ، ذات شقين ، قانوني واجرائي ، يتمثل الاول باصدار جملة من القوانين والانظمة والتعليمات الحديثة ، التي تواكب مرحلة الانتقال صوب اقتصاد السوق ، بدلاً عن قوانين وأنظمة العهود السابقة، المعمول بها حتى الان، والتي لم تعد تواكب مستجدات الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية مثل قانون حماية المستثمر العراقي وقانون حماية المستهلك العراقي وقانون إيجار العقار وانظمة الضرائب..كذلك وضع تصورات وتقديرات اقتصادية واجتماعية وفنية لمرحلة التحول ومدياتها الزمنية ، ومراجعة اسباب فشل عملية الخصخصة احدى ركائز مرحلة التحول، وسمة من سمات اقتصاد السوق.

اما الجانب الثاني (اجرائي) فيتمثل في اتخاذ خطوات سريعة باتجاه خفض اسعار المحروقات وتوفيرها وتحسين سعر صرف العملة الوطنية (الدينار) توطئة لمحاصرة التضخم النقدي والحد من اثاره الضارة بجانب العمل على تحريك مفاصل الانشطة الاقتصادية للقطاع الخاص، عبر سياسة دعم متحركة وفاعلة للاسراع في ارتياد ذلك القطاع لموقعه المفترض في عملية التحول صوب اقتصاد السوق.

وعلى رأس تلك الاجراءات دعم قطاع الاسكان بشكل فاعل وسريع عبر تطوير صناعة المواد الانشائية والدفع صوب توسيعها وتشجيع اقامة المستوطنات والمدن والمنتجعات والمجمعات السكنية ، عبر تقديم القروض والمنح بشكل ميسر، مايدفع عجلة مفاصل الانشطة الاقتصادية المحلية الى الدوران وامتصاص كم كبير من العمالة العاطلة، والحد من ضغوط حجم الكتلة النقدية التي تسبب ظاهرة التضخم النقدي عبر امتصاص جزء كبير منها وتدوير اجزاء اخرى صوب استثمارها في ذلك القطاع الحيوي.

توطئة للاستفادة من عوائد النفط المرتفعة ، التي لم تترك بصماتها حتى الان ، ولانزراً يسيراً منها.

١,انعكاسات ارتفاع أسعار النفط .
٢, ضرورة تحسين المستوى المعيشي لشريحة الفقراء.
٣, تخفيض أسعار المحروقات ، ضرورة لتحسين واقع الحياة المعيشية.
٤, ارتباط أسعار المحروقات بمستويات التضخم
٥, ضرورة اعادة الاتجار للطبقة الوسطى في العراق.
٦, تناسب ارتفاع اسعار النفط مع مستويات الاجور.
٧, ضرورة تحسين واقع سياسة الدعم السلعي .
٨,مقارنة الواقع المعيشي مع الدول الاخرى.
٩, موازنة عام ٢٠٠٧ لم تترك اثاراً ايجابية على الحياة المعيشية للمواطنين .
١٠,ضرورة تحسين الواقع الاجتماعي والثقافي للمواطن.